

العلاقات الأوروبية – المغربية: بين فرض للأجندة الأمنية وتغيب قضايا التنمية وغياب للندية

The European-Maghreb relations: Between the imposition of the security agenda and the absence of development issues and the absence of a close affair

العربي فاروق

جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، Farouklarbi123@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/04/17

تاريخ قبول النشر: 2020/04/03

تاريخ الإستلام: 2020/02/27

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية فحص العلاقات المغربية – الأوروبية لا سيما من الزاويتين الأمنية والإقتصادية، إذ يبدو أن ثمة اختلال أو تناظر في التعاطي مع هذه القضايا بين الطرفين، حيث يركز بل يفرض الطرف الأوروبي – المتكامل – أجندته ومصالحه الأمنية، في الوقت الذي تعجز فيه الأطراف المغربية – المشتتة – عن تمرير أولوياتها أو انشغالها بالتنمية والإقتصادية، الأمر الذي يجعل من علاقة الشراكة بين أوروبا و المنطقة المغربية توصيفا يتعد عن الواقع، هذا الأخير الذي يشير إلى فرض الطرف القوي لإرادته ومصالحه وإملاءاته على الطرف الضعيف، الأمر الذي يستدعي مراجعة هذه العلاقة ضمن إطار يضمن تبادل المصالح

الكلمات المفتاحية: الشراكة؛ العلاقات الأورو مغاربية؛ التعاون؛ الأمن؛ التنمية.

Abstract:

This research paper attempts to examine the Maghreb-European relations, especially from the security and economic perspectives, as there appears to be an imbalance or symmetry in dealing with these issues between the two parties, as it focuses on, but imposes, the European party - the bloc - its security agenda and interests, while it is powerless In it, the Maghreb parties - dispersed - from passing their development or economic priorities or concerns, which makes the partnership relationship between Europe and the Maghreb region a description that departs from reality, the latter which indicates the strong party imposing its will, interests and dictates on the weak party, which requires Over Beer This relationship ensures that within the framework of mutual interests

Keywords: partnership; Euro-Maghreb relations; cooperation; security; development.

مقدمة:

تمثل منطقة المغرب العربي حلقة هامة في حوض البحر الأبيض المتوسط والقارة الإفريقية والمنطقة العربية، مما جعلها إقليمًا حضاريًا وجيوستراتيجيًا مميزًا، وتتزايد أهمية الإقليم المغربي أكثر فأكثر مع تعقد العلاقات الدولية وإرهاصات العولمة. وبحكم موقعه الجغرافي، فإن الإقليم المغربي في اتصال دائم مع دول الجوار لاسيما شمال المتوسط أي الدول الأوروبية، وهذا الاتصال ترتب عنه جملة من العلاقات والتفاعلات الدولية والإقليمية.

ويأتي المتغير الأمني في صميم العلاقات المغربية الأوروبية، بالنظر إلى طبيعة وخصوصية الظواهر الأمنية المشتركة في حوض المتوسط، وبالنظر أيضا إلى طغيان وقوة الموقف التفاوضي الأوروبي الذي استطاع فرض وتنميط العلاقات في المجال الأمني، وتقديمها كأولوية في الأجندة وأطر تفاعلاته مع إقليم المغرب العربي، هذا الأخير الذي يبدو الطرف الأضعف والعاجز عن فرض منظوره في علاقاته مع أوروبا بحكم وضعية التباعد والتفكك الإقليمي التي يعاينها.

وعليه تحاول هذه الورقة البحثية البحث في الإشكالية التالية: لماذا يحتل المتغير الأمني الأولوية في العلاقات المغربية الأوروبية؟ وكيف يمكن للطرف المغربي توسعة مجالات وصيغ علاقاته مع الطرف الأوروبي؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية بعض التساؤلات: هل ثمة علاقات أورو مغربية أم شراكة أورو مغربية؟ وهل باستطاعة الدول المغربية تشكيل نوع من النديّة أي طرفا منسجما موحدًا في علاقاته بالطرف الأوروبي؟ وكيف يمكن للعلاقات بين الطرفين أن تتجاوز المجال الأمني الخالص نحو المجالات الاقتصادية والثقافية؟

فرضيات الورقة البحثية: للإجابة على الإشكالية نقتح ما يلي:

- بحكم طبيعة المنطقة جيوسياسية فإن العامل الأمني يفرض نفسه بقوة في علاقات الدول المغربية بنظرائهم الأوروبيين.

- إن تفكك الاتحاد المغربي وتفاوض كل دولة على حدى قد عزّز من الموقف التفاوضي الأوروبي الجماعي وجعله يفرض الأجندة الأمنية.

عناصر البحث: تهيكل هذه الورقة البحثية في الخطة التالية:

1. مدخل مفاهيمي: الأمن، دول البحر المتوسط، المغرب العربي.

2. الأمن: كمتغير ثابت ومفروض في العلاقات الأورو مغاربية.

3. ضرورة توسعة أجندة العلاقات الأورو مغاربية وتكلم المغاربة بصوت واحد.

1 - مدخل مفاهيمي: الأمن، التكامل والإقليمية، دول البحر المتوسط، المغرب العربي

1.1 - الأمن:

الأمن من فعل أمن وأمانا، ولغة هو عكس الفزع والخوف، ويعني الطمأنينة أو الاطمئنان إلى عدم وقوع أي مكروه (1).

والأمن يعد حالة نفسية سيكولوجية، وهي الشعور بالسلامة، حيث يعرف الأمن النفسي على أنه: "اتجاه مركب من تملك النفس بحالة الثقة والسلامة من التهديد الأخطار، والشعور بالانتماء إلى جماعة آمنة، وكذا الإحساس بالقيمة." (2)

والأمن عموما حسب أرنولد والفرز A.Wolfer يبقى اصطلاحا غامضا إن لم نستطع الإجابة عن سؤالين: الأمن لمن؟ والأمن من أجل أي قيم وبالنسبة لأي تهديدات؟ (3)

أما المفكر باري بوزان Barry Buzan فيعرفه على أنه: "السعي إلى التحرر من أي تهديد كان قد يواجه الفرد، المجتمع أو الدولة،" (12) ويعرفه نفس الكاتب في مقام آخر على أن الأمن هو: "أن يتعدى الجانب العسكري السياسي ليشمل المسائل البيئية والقضايا الديمغرافية، وقبل كل شيء هو تلبية الحاجات الأساسية (المادية والمعنوية) للسكان." (4)

ويعرفه هنري كيسنجر H. Kissinger: "هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء." ويعرفه ليبمان Lippman تعد الأمة آمنة إلى حد ما إذا لم تكن في خطر وغير مهددة في قيمها الأساسية." (5)

ويعرفه الروسي بيركوفيتس D.A.Birkovitz: "هو حماية الدولة من الخطر الخارجي، وصيانة السيادة والوحدة الترابية وسلامتها، والتي ينبغي أن تفهم على أنها المتطلبات الأساسية لتحقيق الأمن بالنسبة للدولة الوطنية." (6)

والأمن الوطني يقع ضمن السياسات العليا للدولة High politics، وقد تطور مفهوم الأمن ليخرج عن نطاقه العسكري الضيق، ويشمل مجالات أخرى وحقولا أخرى، ويتعدد استعماله Multidisciplinaire. كما ظهر مفهوم واسع ودقيق في آن واحد للأمن وهو مصطلح الأمن الإنساني Human Security، ولقد استعمل لأول مرة من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD في تقريره عن التنمية الإنسانية سنة 1994، ويقصد به حسب ذات البرنامج "التمتع بالأمن الإنساني حق لكل فرد أن يكون بمنأى عن الخوف والحاجة والعبارة باللغة الإنجليزية Fear Freedom From Want, Freedom From Want، ويفرق هذا التقرير

بين سبعة أصناف من الأمن Seven types of security وهي الأمن الاقتصادي، الغذائي، الجسدي، البيئي، الشخصي، الاجتماعي والسياسي.

ويعرف الأمن الإنساني على أنه: "حماية الحياة البشرية من كل التهديدات والأخطار، سواء السياسة الاقتصادية، الصحية أو البيئية وغيرها." (7)

ويتداول أيضا في حقل العلاقات الدولية، وحتى في العلوم الاجتماعية الأخرى مصطلح الأمن المجتمعي، وهو لا يخرج عن نطاق الأمن الإنساني، ويعرف على أنه: "يدرس زيادة على الفواعل الخارجية، الفواعل الداخلية، ومدى إسهامها في تحقيق الحاجات وإشباعها لتحقيق الأمن المجتمعي، من حيث كون عدم إشباع تلك الحاجات مصدرا للعطب الأمني الاجتماعي." (8)

أما الإقليم: فهو عبارة دالة عن التقطيع الإقليمي Demarcation Territorial وهي منطقة جغرافية لها ما يميزها تاريخيا ثقافيا تضاريسيا عن غيرها من الأقاليم.

أما المنظمة الإقليمية: هي كيان إقليمي يجمع عدد من الدول التي تتقاطع مصالحها السياسية وتجمعها رابطة التجاور الجغرافي والتقارب الثقافي والقيمي، ولديها حد أدنى من التعاون الاقتصادي السياسي والأمني. (9)

أما التكامل الأمني: هي مقارنة تهدف من خلالها مجموعة من الدول تحقيق هدف مزدوج من خلال عملية التكامل، وهي ضبط الأمن الوطني، وكذلك درء التهديدات الخارجية، من خلال إدراك أطراف التكامل للتهديد وإرادتها في تجاؤ زها من خلال العمل المشترك. (10)

1.2 - دول البحر الأبيض المتوسط:

إن الدول المتوسطية هي تلك الدول التي تنتسب للبحر الأبيض المتوسط سواء في مدلولها الجغرافي أو الاستراتيجي كما سنبينه لاحقا، ويحمل البحر الأبيض المتوسط دلالات لغوية وتاريخية، فقد أطلق عليه المصريون القدامى "الأخضر الكبير" "والبحر الكبير" عند الرومان وكذا تسميات "البحر المقدس" و"بحر فلسطين" و"البحر الأبيض" عند الأتراك. (11)

والبحر الأبيض المتوسط يعد فضاء جيوسياسيا ومفتوق طرق بين ثلاث قارات إفريقيا، أوروبا وآسيا، وجاءت تسمية المتوسط كونه يتوسط القارات المذكورة آنفا.

والبحر المتوسط Mediteranean مشتق من كلمتين لاتينيتين وهما: "Medius" وتعني المتوسط و" Terra" بمعنى الأرض، وعلى هذا النحو، فهو البحر الذي يتوسط الأرض واليابسة. (12)

ويعدّ البحر المتوسط واجهة بحرية تطل على عدة واجهات بحرية أخرى كالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر البوسفور، وكذا بحر إيجه والأدرياتيكي، كما تصب في البحر المتوسط عشرات الأنهار والأودية. (13)

تبلغ مساحة المتوسط 2.5 مليون كم²، ومن المنظور الجغرافي فكل دولة لها منفذ عبر هذا البحر تعد دولة متوسطة، وهناك من يرى بالمنظور الاستراتيجي أن كل دولة لها مصالح وأهداف مشتركة مع مجموعة أخرى من الدول الأخرى المرتبطة بالبحر المتوسط، أي ليس من الضرورة بأن تكون مرتبطة جغرافيا حتى تكون متوسطة. (14)

وعلة الرغم من وصفه بالبحر المغلق، فقد كان ولا يزال البحر الأبيض المتوسط بحرًا مفتوحًا على الثقافات والأديان، وملتقى الحضارات والفلسفات كما كان فضاءً للاتصال والوثام أحيانًا، وللصدام والحروب أحيانًا أخرى.

أما المغرب العربي: هي منطقة تشكل الجناح الغربي للوطن العربي تتكون من خمسة أقطار، وهي موريتانيا، المغرب، الجزائر، ليبيا وتونس، وتعرف أيضا بالمغرب الكبير، أو المنطقة المغاربية وحتى بإقليم شمال إفريقيا، فلكيا تقع منطقة المغرب العربي بين خطي عرض 15° و 37° شمالا، وخطي طول 25° شرقا و 17° غربا، يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مالي، التشاد والنيجر والسنغال، وشرقاً مصر والسودان، وغرباً المحيط الأطلسي.

وتبلغ مساحة المغرب العربي 5.782 مليون كم²، وهي تمثل بذلك حوالي 42% من مساحة الوطن العربي، كما يبلغ عدد سكان الإقليم حوالي 90 مليون نسمة، أي حوالي 28.5% من سكان المنطقة العربية. (15)

ولقد شكلت المنطقة المغاربية حيزًا تكامليًا لها أخذ تسمية اتحاد المغرب العربي UMA نواته التاريخية الأولى إلى كانت سنة 1958 إثر اجتماع الأحزاب المغاربية في مؤتمر طنجة 1958، ثم جاء التأسيس الفعلي في قمة مراکش بتاريخ 17 فيفري 1989 التي جاءت عقب قمة زوالدة الجزائر جوان 1988، لكن سرعان ما تلاشى وتجمد الاتحاد عام 1994.

2 - الأمن كمتغير أساسي في مسار العلاقات الأورو مغاربية:

إن نظرة فاحصة في مسار العلاقات المغاربية الأوروبية تُظهر بأن المجال الأمني قد أخذ حيزًا كبيرًا في هذه العلاقات، بل وصل إلى أن طغى وحجب بقية المجالات الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية وغيرها: فمن المؤكد أن هناك تزايدًا في التفاعلات البنينة والاعتماد المتبادل في مقابل تراجع قدسية الحدود الوطنية والسيادة مما أفرز ظواهر حركات جديدة كتصاعد الحركات عبر القومية والتطرف والهجرة وغيرها من الظواهر التي زادت من مستويات التهديدات الأمنية الإقليمية، أي بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر المتوسط، ولكن هل تبدو مثل هذه المقولات كافية لتبرير طغيان الأجندة الأمنية على العلاقات المغاربية الأوروبية؟

فجولة تاريخية سريعة تُبين أن أولى محطات التعاون الأمني كان مع انطلاقا الحوار العربي الأوروبي الحوار العربي الأوروبي سنة 1973، الذي استند على ضرورة إيجاد صيغ للأمن المشترك، كما تعهدت أوروبا بالسعي لإيجاد حلول وسطى أو ما أسمته وثيقة الحوار " بالسلام العادل " في الشرق الأوسط.* لكن هذه المبادرات سرعان ما تلاشت وتوارت.

ودائما في عشيرة سبعينيات القرن العشرين، بتشااور بين بعض دول عدم الانحياز ودول أخرى أوروبية برزت فكرة جعل المتوسط بحيرة سلام وأمن، من خلال التقليل من مظاهر التسلح، ومع ذلك ورغم امتداد إلى غاية نهاية عام 1987، إلا أن الأطراف لم تتوصل إلى عقد ندوة دولية، أو إبرام اتفاق نهائي إلى أن جاءت قمة عدم الانحياز في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد، أين تم تأكيد مقاربة الامن المتوسطي عام 1989. (16)

وكان الملف الأمني المتوسطي قبل ذلك حاضرًا بقوة في إطار ندوة الأمن والتعاون بأوروبا عام 1971 بهلنسكى، والتي امتدت أربع سنوات إلى غاية إصدار بيانها الختامي عام 1975، وللإشارة حضرت هذه الندوة دول غير متوسطة، كما أكدت فيه دول جنوب المتوسط ضرورة توسيع استراتيجيات تحقيق الأمن الأوروبي من خلال تعاون أوروبا مع دول جنوب المتوسط، وقد شكّلت هذه الندوة عمومًا إطارًا مرجعيًا ملائمًا لقضايا متعددة تنصدها قضيتا الأمن والتعاون. (17)

كما مثلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في التسعينيات إطارًا مميزًا لطرح قضايا التعاون الأمني في البحر الأبيض المتوسط من خلال القرار 51/50 المؤرخ في 10 ديسمبر 1996 الذي أكد على دور الدول المتوسطية في تدعيم السلام وتعزيز الأمن، ووضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اعتباراتها جميع الالتزامات السابقة وكذا جميع المبادرات المتخذة في الشأن الأمني بين الدول المتوسطية سواء مؤتمرات القمة، أو الاجتماعات الوزارية والمنتديات المختلفة، وأقرت ذات الهيئة الأهمية بأن الأمن المتوسطي وحدة لا تتجزأ ومن الضروري تعاون الدول لتحقيقه.

على الرغم من أن الاتفاقيات ومشاريع التعاون المختلفة منذ السبعينات من القرن الماضي قد جاءت في صيغ عديدة للتعاون وفي مجالات متنوعة، كالمجال الاقتصادي والتجاري على غرار المفاوضات الأوروبية المغربية في شقها التعاوني الاقتصادي، إلا أن مجال التعاون يكاد يكون أمني خالص، ويبدو أن الطرف الأوروبي قد فرض نوع من الاملاء لأجندة أمنية على الدول المغربية. وذلك لعدة اعتبارات من ضمنها أنه يتمتع بتعدد البدائل والشركاء في الميدان التجاري والاقتصادي، فدائرة العلاقات الاقتصادية لأوروبا واسعة جدًا (إفريقيا آسيا أمريكا، الكاريبي) زيادة على سوقه المشتركة التي تحقق له مزايا الوفرة، لذلك كثيرًا ما ركز قوته التفاوضية على الجانب الأمني طبقًا لنظرتها البراغماتية والواقعية السياسية التي تنتهجها Real Politik.

فسقوط الاتحاد السوفياتي وتلاشي التهديد الشيوعي، قد دفع أوروبا إلى البحث عن تأمين فضاءها الوجودي الذي بات يتسع أكثر فأكثر مع معاهدة ما يستريخت، ومن ثم كان من الضروري الاهتمام بالضفة الجنوبية للمتوسط، كونها مصدر متزايد للتهديد الأمني الذي قد يطال أوروبا.⁽¹⁸⁾

إن ما يعزز توجهه السابق ظهر جليا خلال تسعينات القرن المنصرم أثر تبني الاتحاد الأوروبي عام 1994 المقترحات التي جاءت في الكتاب الأبيض، whitepaper الهادفة إلى إقامة شراكة أو رومتوسطية، وهو ما تم من خلال عقد مؤتمر برشلونة الذي جاء ليتوج الإرادة الأوروبية لأمنه الفضاء الأوروبي، من خلال تأمين المناطق المجاورة له وفي مقدمتها الضفة الجنوبية للمتوسط، انعقدت الندوة الأوروبية المتوسطية في برشلونة على مدار يومي 27 و28 نوفمبر 1995 لمناقشة المشروع المتوسطي المقدم من قبل الاتحاد الأوروبي، لتدخل أوروبا عهدا جديدا في علاقتها مع دول جنوب المتوسط، وقد ركزت الندوة على البعد الأمني بعد ان رسمت أهدافا واسعة، ولعل في مقدمتها ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر ومن ضمنها:⁽¹⁹⁾

- انشاء فضاء مشترك للسلم والامن انطلاقا من مبدأ ان امن واستقرار المتوسط هو غاية مشتركة،
- وبالتالي وضع لها اعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنظم كألية لتحقيقها، زيادة على احترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول.
- ترقية الامن الإقليمي من خلال مجموعة من الإجراءات، كمنع انتشار الأسلحة النووية الكيميائية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا منطقة خالية من سلاح الدمار الشامل.
- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة واعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات.
- مكافحة الإرهاب ومظاهر عدم الاستقرار، والحيلولة دون توسع الجريمة المنظمة، ومكافحة تجارة المخدرات والأسلحة.

إن عدم الاستقرار السياسي لدول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، كان ولا يزال هاجسا بالنسبة لدول الضفة الشمالية، فعلى الرغم من تبني مؤتمر برشلونة لبعض الأهداف الاقتصادية والتجارية، الا ان المؤتمر طبعه الانشغال الأمني انطلاقا مما سبق ففي مستوى معين من تحليل العلاقات الأمنية الدولية، فيمكن ان تؤدي الاضطرابات الأمنية داخل مجتمع معين الى خلق الخوف الحاد لدى الدول الأخرى حول إمكانية انتقال النزاع الى أراضيها، واثار سلبية أخرى مثل تدفق الأسلحة وعبور الجماعات المتشددة للحدود واثارة النزاعات أو الاضطرابات وانتشارها في دول الجوار، فالبيئة الاستراتيجية المحلية غير المستقرة هي التي تخلق المخاوف الأمنية المتزايدة لدى الآخرين⁽²⁰⁾.

وتذهب نظرية الأمن الإقليمي من جهتها إلى أن التهديدات الأمنية ليست حبيسة حدودها المحلية، وانما تندفق الى الخارج عند مستوى معين من التصعيد والكثافة، وفقا لمتغيرات التخومية boundaries والاعتماد المتبادل الأمني interdependency security، وكذا مبدأ الاختراق والقوة power and Penetration، وهي المحددة لعبور الاشكال المختلفة للتهديدات الأمنية للمناطق المجاورة، والعكس في حالات الاستقرار.⁽²¹⁾

ففي اعتقادنا ان الاتحاد الأوروبي ينظر الى الضفة الجنوبية من المتوسط كبؤرة لعدم الاستقرار وموطن النزاعات ومصادر لتهديد أمن الضفة الشمالية، ومن ثم نجده يركز كل جهوده التفاوضية على مسائل الامن والهجرة غير الشرعية والإرهاب، بينما أولويات التنمية بالنسبة للضفة الجنوبية وتحديد الدول المغربية فتعد ثانوية بالنسبة له، طالما انه يتمتع بسوق كبير (أوروبا²⁸) خصوصا بعد التوسعة الأخيرة وانضمام دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي زيادة على عقده شراكات مهمة مع الدول الاسيوية واللاتينية ودول الكرايبي، وحتى مع الدول الافريقية الفرانكفونية.

وقد يتساءل البعض لماذا تشرك أوروبا دول جنوب المتوسط في ترتيباتها الأمنية، فتفسير ذلك يكمن انه زيادة على انتقال اثر التهديد الأمني، فإن احتواء دول الجنوب في مقارنة أمنية مشتركة من شأنها ان تعزز من مصداقية الدول الأوروبية القوية في هذه "الشراكة" وحتى تنفادي ما يسمي في الادب التكاملية الإقليمية المؤذية malignregionalism وانطلاقا مما يعرف بمقاربات داخلي-خارجي approaches in out side and out inside والتي تقدر مستوى العوامل الدخلية والخارجية في تكوين التكتلات والتجارب الإقليمية.

كما ان المقاربة الواقعية الجديدة تذهب الى فكرة ان احتواء بؤر التوتر يتم من خلال القوى المهيمنة في التكتلات أو الدول المركزية corearea، كما تستعمل ما يسمى استراتيجية الخضوع أو اللحاق بالقاطرة Band wagoning، بمعنى إمكانية استخدام الدول الضعيفة في التكامل الإقليمي لكي تصبح مرتبطة ومتصلة بالقوى الكبرى في التكتل وتحت تحكمها ورقابتها.⁽²²⁾

وعلى هذا النحو في تاريخ 12 و13 ديسمبر 2003 اتفق رؤساء حكومات الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسل، على تبني استراتيجية جديدة للامن الأوروبي والدفاع المشترك، وبرز ما طرحته هذه الاستراتيجية الجديدة لمواجهة التهديدات الأمنية وأن مواجهتها تقتضي ان يكون خط الدفاع الأول خارج حدود القارة الأوروبية، وضرورة أن تكون منطقة جنوب المتوسط هدفا استراتيجيا ثابتا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.⁽²³⁾

وزيادة على الترتيبات السابقة، عرفت العلاقات الأورو مغاربية خاصة والأورو متوسطة عامة مبادرات أمنية واسعة وحتى خطوات وإجراءات عملية، على غرار الحوار 5+5 الذي تأسس في روما عام 1990، وهي مبادرة أمنية خالصة تجمع ما بين خمس دول من شمال المتوسط وخمس دول من جنوب المتوسط.

كما شهدت العلاقات الأورو متوسطة مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط التي بادر بها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا سا ركوزي عام 2007، وقدم مشروعه هذا على أساس اندماج البلدان المتوسطية ككل، حيث ابرز في خطابه ان مستقبل أوروبا مع جنوب المتوسط في ظل انشار التجارب العالمية، ومن ثم ضرورة تشكيل اطار تكاملي استراتيجي بين أوروبا وافريقيا.(24)

إن نظرة فاحصة في موثيق وعلاقات الضفتين الشمالية والجنوبية، تظهر مدى احتلال الأجندة الأمنية الأولوية بالنسبة لأوروبا خصوصا في غياب تكامل الضفة الجنوبية وعلى راسها الدول المغاربية، وبالتالي غياب شبه تام للندية.

1. توسعة اجندة العلاقات الأورو مغاربية وضرورة التكلم بصوت واحد

ان الإشكالية التي يحاول المحور الثالث الخوض فيها هي مدى إمكانية تجاوز المجال الأمني الى مجالات تعاونية أخرى، اقتصادية تجارية وسياسية، ويتوقف ذلك في اعتقادنا على بناء موقف تفاوضي موحد من قبل الدول المغاربية، فالعزف الأحادي المنفرد شكّل نشازا في العلاقات البينية، بل ورجح ثقل كفة الطرف الأوروبي، حتى وأن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 وهجمات لندن 2004 ومدريد 2005 ثم مؤخرا أحداث باريس 2015 لتعزز الموقف الأوروبي، ولتبرر هواجسه الأمنية إزاء الضفة الجنوبية للمتوسط أو ما يسميه في ادبياته بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، فان ذلك كله لا يعفي الدول المغاربية من ضرورة رفع سقف مفاوضاتها وتوسيع مجالات العلاقات فلها من المورد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ما يؤهلها للضغط على الطرف الاخر، ولكن ذلك يمرّ -حسب اعتقادنا- عبر ضرورة توحيد الصّف والتكلم بصوت واحد.

يعود مسار التعاون الأوروبي المغاربي في شقّه الاقتصادي والتجاري الى سنوات السبعينات من القرن المنصرم، وبالتحديد عند عقد الاتفاقيات الثنائية عام 1976 بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية، هذه الأخيرة التي استفادت من تخفيضات جمركية على السلع الزراعية وصلت ما بين 20 بالمئة الى 80 بالمئة حسب نوع المنتج الفلاحي، كما أعطت ذات الاتفاقيات جملة من التفضيلات والاعفاءات الجمركية لبعض الصادرات الصناعية المغاربية، واستنتت هذه الاتفاقيات منتجات المحروقات ومشتقاتها وكذا مادة الفلّين، كما منحت الاتفاقية من الناحية المالية- في البروتوكول المالي- بعض القروض الميسرة Prêts bonifiés من قبل البنك الأوروبي للاستثمار(25).

لكن ميدانيا فإن تلك الاتفاقيات لم تطبق بحذافيرها، بل وتضررت منها الدول المغربية مع مطلع الثمانينات بعد توسيع المجموعة الأوروبية وانضمام دول "زراعية" على غرار اليونان اسبانيا والبرتغال، فضلا عن العراقيل التي واجهتها الاتفاقية ومن ضمنها نظام التفضيلات الذي كان يمنح لدول السوق الأوروبية وكذلك سياسة الأوية للسوق *préférences communautaire et priorité au marché commun* وهو ما أثر على الصادرات الزراعية للدول المغربية وحتى في القطاع الصناعي خصوصا صادرات النسيج *secteur de textile*⁽²⁶⁾.

إن المشكلة الأساسية في رأينا التي افقدت تلك الاتفاقيات انعكاساتها الإيجابية على ارض الواقع أنها انطلقت بناء على مفاوضات موحدة أو روبا ومشتة مغاريا، ما أتاح للطرف الاخر سهولة المناورة والتراخي في التطبيق والتحرر من الالتزام لما يرى نفسه متضررا، فالاتفاقيات الثنائية *ACCORDS BILATERAUX* عندما تجمع بين طرفين غير متوازنين تتيح للطرف الأقوى سبل المناورة، بعكس الإتفاقيات المتوازنة الأطراف، أو حتى المتعددة الاطراف *MULTILATERAUX ACCORDS* وهو المتغير المفقود مغاريا، أين تفأوض كل طرف على حدى وبصفة انفرادية. واستمر الوضع كذلك الى غاية اطلاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية في اطار مسار برشلونة عام 1995 من قبل الاتحاد الأوروبي اين تم ابرام اتفاقيات شراكة ثنائية، حيث بنيت هذه الشراكة على ثلاثة جوانب: الاجتماعية السياسية والاقتصادية، وقد حددت جملة من الأهداف منها تنمية التجارة بين الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط وجعلت من المجال المالي لتجاري والاقتصادي كقاعدة لبناء شراكة حقيقية، الأكثر من ذلك فقد وضعت هدفا استراتيجيا وهو الوصول الى انشاء منطقة تبادل حر آفاق عام 2010.⁽²⁷⁾

وعلى الرغم من البعد والصدى الكبير لمؤتمر برشلونة على صعيد العلاقات الدولية، فإذن هذه "الشراكة المزعومة" لم تتحقق في شقها الاقتصادي والمالي، بل لا تزال تركز على الشق الأمني ومسألة مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية من الضفة الجنوبية للمتوسط نحو بلدان أوروبا.

ثبت وجود تفاوت كبير بين ما نصت عليه الشراكة في اطار مسار برشلونة والتعاطي مع القضايا الإقليمية الرئيسية على أرض الواقع، حتى فيما يخص الجوانب الأمنية التي تخص الضفة الجنوبية (الوضع في لبنان، الصراع العربي الإسرائيلي، قضية الصحراء الغربية) زيادة على الجانب الاقتصادي مع استمرار وجود منطوق الوطنية داخل العمل الأوروبي، فالمساعدات مثلا تشكو من عدم وجود موقف ثابت أوروبا، فالمساعدة الأوروبية في إطار برنامج MEDA تحكمها المصالح والنظرة الجزئية، بحيث مثلا توجه فرنسا مساعداها إلى دول المغرب، بينما تهتم ألمانيا بتركيا، كما ان هناك ضعفا كبيرا في حجم الاستثمار الأوروبي في شمال إفريقيا خلال السنوات الماضية، حيث لم يتلق المغرب سوى 230 مليون أورو سنة 2010 و805 مليون أورو للجزائر، باستثناء تونس التي حصلت على

قيمة معتبرة 2346 مليون أو رو، وعموما تبقى حصة المغرب العربي ضعيفة مقارنة مثلا مع ما تجلبه تركيا من استثمارات أو روية.

كما أطلقت أوروبا مشروع السياسة الأوروبية مع دول الجوار PEV، والذي جاء استكمالا للخطوات السابقة، حيث هدف هذا البرنامج إلى تمتين العلاقات الأوروبية مع دول الجوار من الجهة الشرقية لأوروبا أي الوافدين الجدد للاتحاد الاوروي، كما شمل المشروع أيضا دول جنوب المتوسط، حيث نص المشروع على برامج تمويلية لتطوير المؤسسات المتوسطة ونظم التعليم وبعض المشاريع التنموية، فكان برنامج TACIS موجها لدول أوروبا الشرقية، بينما برنامج MEDA فهو موجه لدول الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث خصصت لها قيمة 3.5 مليار أو رو. (28)

وعلى صعيد الشراكة واتفاقيات التبادل الحر مع دول المغرب العربي، حيث دخلت حيز التنفيذ مع تونس عام 1998 ثم المغرب سنة 2000 فالجزائر عام 2005، ويبدو أن أكبر مستفيد هو المملكة المغربية التي عرفت كيف تلج السوق الأوروبي وتستقطب الاستثمارات الأوروبية لا سيما الفرنسية، تليها تونس، بينما الجزائر وليبيا وموريتانيا فهي الدول الأقل استفادة أو لم تستفد بالمرّة من فرص الشراكة، فمثلا الجزائر لم تعر هذه الشراكة أهمية كبرى مقارنة بتونس والمغرب، وترجع أسباب ذلك حسب البعض بالنظر إلى تمتع الجزائر بمدخيل معتبرة من الربيع النفطي، وكذلك لأسباب سياسية، لأكثر من ذلك اجّلت الجزائر رفع حواجزها الجمركية إلى عام 2020 عوض عام 2017 كما كان مقررا، وإجمالا يمكن القول أن العناصر السلبية للشراكة الأورومغاربية هي أكثر من العناصر الايجابية خصوصا مع توسعة الاتحاد² الأوروبي، وانضمام دول أوروبا الشرقية التي أضحت تستقطب أكبر نسبة من إستثماراتها للإتحاد الأوروبي، وعليه فإن هذه التوسعة لم تكن لتخدم البلدان المغاربية. (29)

وحتى بالنسبة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي من المفترض أنه أطلق لتجاوز الاختلالات DYSFONCTIONNEMENT التي طبعت الشراكة الأورو متوسطية، حتى أنه وُصف بالمشروع التقنوقراطي والعملي والطموح، وأنه أخذ بعين الإعتبار الشراكة المتوازنة ومطالب وإحتياجات دول الضفة الجنوبية، ويمكن القول بأن إنخراط الدول المغاربية لا يعني البتة إستفادتها من امتيازات التبادل الحر، وحتى بالنسبة للدول الأوروبية فهي لا تتفاسم نفس النظرة ولا نفس المصالح مع الدول المغاربية، وللإشارة فإن ليبيا وموريتانيا كانتا تقريبا خارج مسار الشراكة، بقيت إذن ثلاث دول (تونس، الجزائر، المغرب)، وعلى هذا النحو يبدو أن أوروبا قد فرضت منطقتها في اختزال المنطقة المغاربية في ثلاثة بلدان وبمعايير أو روية خالصة، وعليه يُطرح التساؤل: هل تمثل منطقة المغرب العربي سوقا أم شريكا أم مصدر تهديد أمني لأوروبا. (30)

إن أولوية أوروبا تبقى في الجانب الأمني، بينما أولوية المغرب العربي فتكمن في تحقيق تنمية في كنف شراكة متوازنة، وفيما يخص الجزائر ترى أن منطقة التبادل الحر ZLE التي جاءت في إطار الاتحاد من أجل المتوسط صعبة التحقيق، كونها من جهة تتعارض مع إتفاقية شنغن ومايستريخت، كما أن أوروبا متحصنة وراء سوقها الذي يصعب إختراقه، ومن جهة أخرى فخصوصية الاقتصاد الجزائري وما يعانیه من تبعية نفطية تجعل من التبادل الحر في غير صالح الاقتصاد الجزائري، وبالنسبة للمغرب وتونس فكثيرا ما نددتا بالحمايئة المفرطة PROTECTIONNISE التي تطبقها الدول الأوروبية تجاه السلع المغربية.⁽³¹⁾

ويرى مدير المعهد الأورو مغاربي للدراسات الاستشرافية كميل الساري، أن الدول المغربية الخمس تكاد تصل نواتجها القومية مجتمعة الناتج القومي لليونان، كما أن أوروبا تصمم على ملفات مكافحة الهجرة السرية والإرهاب وتجارة المخدرات، وتغفل بالمقابل الجوانب التنموية ومتطلبات الدول المغربية، وما يزيد في إختلال الموازين بين الطرفين هو الشتات الذي يعيشه الإقليم المغربي، وهو ما تستغله القوى الأوروبية لصالحها، وبالتالي ما يبقى على الدول المغربية إلا توحيد صفوفها وبالمرّة تنويع شركائها الاقتصاديين سواء في العمق الإفريقي أو العربي وكذا مع الدول الآسيوية، حتى تتفادى "الشراكة العرجاء" مع الاتحاد الأوروبي، وقبل كل شيء تفعيل سوق مغربية، فالمبادلات المغربية البينية لا تتجاوز نسبة 2 بالمائة.⁽³²⁾

وإذا كان المغرب العربي من ضمن الأقاليم الأقل إندماجا في العالم، فإن عدم وجوده أصلا سيُضعف إمكانية التنمية على الصعيد المغربي، كما أن إنضمام دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي كان في غير صالح المغربية، حيث تقلص الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغربية، الأكثر من ذلك نجد البلدان المغربية نفسها اليوم في وضع صعب في ظل العولمة، فبعد أن كانت تسهم بحوالي 2 بالمائة في التجارة العالمية سنوات الثمانينات تقلص حجم إسهامها إلى حد 0،60 بالمائة حاليا.⁽³³⁾

والمقابل من الضروري الإشارة إلى أن الدول الأوروبية لديها متسع من الفرص الشراكات الإستراتيجية مما يجعلها تنأو ر بكل أريحية فتلعب تارة على الورقة الأمنية، وأحيانا أخرى على الورقة الاقتصادية، وهي نظرة واقعية براغماتية – ليست سلبية – طالما أن صنّاع القرار في هذه المنتظمات يُدركون المصلحة القومية ويعملون على جلبها، عكس ما يجري في الضفة الجنوبية للمتوسط.

فمثلا تحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية مرتبة مهمة وقد تأتي حتى على حساب المبادئ والقيم، فهي محدد هام في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث لا يتردد صنّاع القرار إذ ما رأوا أن هناك مصلحة إقتصادية لفرنسا في التضحية إذا إقتضى الأمر بالقيم والشروط المعيارية التي يضعونها لعلاقة فرنسا بمختلف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويأتي ذلك في سياق التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية وسياسة التقشف المفروضة من قبل لجنة

بروكسل، فبمجرد أن تصبح هذه الدولة أو تلك متعاملاً مع أحد منتجاتها الصناعية حتى تتخلى فرنسا- وإن مؤقتاً- عن إنتقاذ سياسة تلك الدولة، كما جرى مع كل من السعودية، إيران ومصر بمجرد إبرام صفقات إقتصادية معها. (34)

وهذا هو دأب الدول الأوروبية والغربية عموماً، ولكن علينا أن ندرك أنها مقتضيات الواقعية السياسية Real politik، فلماذا اللوم والانتقاد حيال دول ونخب تعمل على تجسيد مصالحها العامة، وفي المقابل نتهم غيرنا ونحتكم إلى محكمة التاريخ أحياناً وإلى نظرية المؤامرة أحياناً أخرى ونختلق الأعدار لدولنا المشتتة والمتراخية في الإستفاقة وتوحيد جهودها وفي تفعيل إمكاناتها الكامنة والدفاع عن مصالحها.

الخاتمة:

نافلة القول أن العلاقات الأورو مغاربية تبقى علاقات تفتقد فيها الضفة الجنوبية للندية، كما أن ما يسمى بالشراكة لا تعدو أن تكون تسويغاً وإملاءات تؤكد على هو اجس أوروبا الأمنية وتتدرج فيها القضايا التنموية التي من المفترض أنها أو لى أولويات المنطقة المغاربية إلى أسفل أو أدنى ترتيب في الأجندة الأورو مغاربية، ويبد والأمر طبيعياً ومنطقياً في كنف بيت أو روبي موحد ويتكلم بصوت واحد، وبالمقابل شتات مغاربي تكتنفه الفردانية وضعف الموقف التفاوضي، ما يجعل من مستقبل هذه العلاقات تسير بإتجاه خطي يفرضه الطرف القوي المدرك تمام الإدراك لمصلحته القومية.

قائمة الموامش:

- (1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 13.
- (2) ساندرين ليفانس "البعد الصحيح حيال التعامل مع العنف" (ترجمة: حمدي الزيات) مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن منظمة اليونيسكو، العدد 174، ديسمبر 2002، ص، 45.
- (3) David charlesphilippe ،La Guerre et La Paix ،2 end t ،paris: presses de science po ،2006.
- (4) Barry Buzan ،people ،state ،and Fear: an Agenda for International Security Studies in The Post Cold War ،lynnr publishers 1991 ،p 17.

(5) J.A.Tickner “Revisioning Security “ In Ken Booth and Steve Smith (eds) International Relation Theory Today ،Cambridge polity press, 1995 ، p ، 183.

(6) Mohamed Ayub ،”The Security problematic of third world “ world politics N2 ،january 1991 ،p ،86.

(7) Abdul MoonemAlmachat National Security calorado: West view, Replica Editions ،1985 ،p ،20.

(8) Taylor Owen ،Human Security: conflicts critic and consensus, Security dialogue ،vol 35 ،N 3 ،2004 ،p ،381.

(9) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015، ص 14 – 15.

(10) فاروق العربي، محاضرات تحليل التكامل الإقليمي لطلبة السنة الثالثة ليسانس دراسات إقليمية، كلية العلوم السياسية جامعة الجزائر 3، السنة الدراسية 2015 –2016.

(11) نفس المرجع.

(12) Andrew Linklater « Neo –Realism in Theory and Practice « International Relations Theory Today ،edt ،keen Booth and Steve Smith (Cambridge polity press ،1995) pp ،243 – 247.

(13) حمدأوي جميل " البحر الأبيض المتوسط "على الرابط [http:// www. droob.com](http://www.droob.com)

(14) مخيمر أسامة فاروق، تعريف الدولة، السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية للأهرام، القاهرة، العدد 129، جويلية 1997، ص ص، 41- 42.

(15) voir le lien: [http:// www.Khayma.com / Rachidgeo/ Motawassit. Htm.](http://www.Khayma.com/Rachidgeo/Motawassit.Htm)

(16) Gabriel Jandot ،Liepoque contemporaine: Mediterranée les constants stratégiques ،France ،Toulon: publisud ،1996 ،p ،177.

(17) الموسوعة المعرفية الالكترونية ويكيبيديا باللغة العربية Wikipedia

* على اعتبار أن سنة 1973 كانت قد شهدت نهاية الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، وعلى اعتبار أيضا أن القضية الفلسطينية وقضايا احتلال بعض أجزاء من المنطقة العربية كانت تمثل قضايا اهتمام كلا من المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء.

(18) أنظر: محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989، ص 162 – 164.

(19) عز الدين قطوش، الناتو والجزائر: من العداء إلى الشراكة، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2015، ص، 159.

(20) نفس المرجع ص ص، 160 – 161.

(21) Pascale Boniface ،comprendre le monde ،paris: Armand colin ،1999 ،pp ،199 – 202.

(22) رتيبة برد "استراتيجية الاتحاد الأوروبي على ضوء برشلونة" مجال مستقبل العربي الالكترونية 14 – 10 – 1013
على الرابط: <http://www.Almustaqbal-a.com/articles/24869.rss>

(23) عامر مصباح، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2015 ص 35.

(24) Barry Buzan and de waever Regions and powers: The structure of security cambridge university press ،pp ،21 – 25.

(25) هنري والد، "البنائي والبنائية" (ترجمة: فؤاد كامل) مصباح الفكر، العدد 11، ماي 1980، ص ص 29 – 31.

(26) أحمد فتحي سرور، "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الأورومتوسطية"، الأهرام، الأبعاد 24 صفر 1425 / 14
أفريل 2014، السنة، 128، العدد 42863.

(27) سامية بيبرس "الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية" السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 174، 2008 ص ص 132 – 133.

(28) Abdelmadjid Bouzidi ،Panorama des Economie Maghrebines contemporaines ، Algen: C ENEAP ،1992 ،p ،143.

Voir aussi: Robert bistalf ,les Relations entre la CEE et les pays du Maghreb ,paris: Economica ,1989.

(29) Sid Ahmed GHozali « Maghreb – CEE: Enjeux et perspectives » In: Revue Algérienne des Relation Internationales N 2 ,Alger: opu 1986 ,p 57.

(30) أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط، مجلة فكر ومجتمع العدد 20، أفريل 2014، ص، 229.

(30) djawad kerderoui relations maghreb–union européenne ;quelles perspectives ?institut marocain des relations intrnationales,les cahiers de LIMRI

(31) VOIR: AomarBaghzouz ،Du processus de barcelone à l’union pour la Méditerranée: Regards croisés sur les Relation Eruo- Maghribines ,Revu. L’année du Maghreb ,paris: CNRS ,2009 ,pp ,517 – 536.

(32) Journal la tribune 24 – 12- 2001 ،Interview accorder par: Azouz Kerdoun ،directeur de laboratoir de recherches sur le Maghreb ،université de constantine.

(33) شبكة الجزيرة الإعلامية، برنامج الواقع العربي: الشراكة الأورومغاربية: الميزان المختل، حوار مع الخبير الاقتصادي محمد كرين يوم 30 /6/ 2016.

(34) Abdelwahab Biad ،la construction du Maghreb au defi du partenariat Euro – Méditerranéen del’union Européenne: Dossier le Maghreb avec ou sans l’ Europe ? N 4 paris: Editions CNRS ،2013 ،pp ،103 – 124.

(35) سلوى بن جديد، السياسة الفرنسية اتجاه الإرهاب بين إفريقيا والشرق الأوسط، السياسة الدولية، مؤسسة

الأهرام، العدد 204، فبراير 2017.